# محددات مخاطر السيولة بالمصارف التجارية

## - دراسة ميدانية عن مصرف الجمهورية فرع زليتن -

أ. مختار عبدالسلام الغافود
أ. فرج أحمد إمزيكـــــــة

**المستخلص:**

هدفت الدراسة إلي التعرف على مخاطر نقص السيولة بالمصارف التجارية والتعرض لأهم الأسباب المؤدية لحدوثها، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وتم تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها باستخدام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروفة اختصاراً (SPSS) للوصول إلى النتائج وهي عدم توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني داخل الدولة وكذلك عدم توفر فرص الاستثمار للعملاء وأيضا عدم قدرة العملاء علي سحب أموالهم بعد إيداعها.

وأوصت الدراسة بتنويع الأوعية الادخارية بالمصارف التجارية الليبية وعدم اقتصارها علي الودائع تحت الطلب، كما حثتها علي تقديم جميع الخدمات المصرفية المعروفة والعمل علي ابتكار خدمات مصرفية جديدة.

## المبحث الأول

## الإطار العام للدراسة

**المقدمة:**

يدخل الاقتصاد العالمي الألفية الثالثة التي يطلق عليها قرن العولمة محملاً ومتأثراً بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمصرفية العالمية التي كان ولا يزال وسيظل لها تأثيرٌ جذريٌ وعميقٌ في أداء أعمال المصارف من منظور أن الجهاز المصرفي يلعب دوراً حيوياً في النشاط الاقتصادي كون أن تعدد أنشطة المصارف وحداثتها جعلتها تواجه أخطاراً حديثة لم تعتد مواجهتها من قبل، كما أنها لم تستطيع

التخلص من الأخطار التي تهددها من قبل، فخطر السيولة لا يزال هاجس كل مصرف لكونه لصيقاً بالوظيفة الرئيسية.

وتعتبر السيولة النقدية من أهم التحديات التي تواجه المصارف التجارية في أيامنا هذه لوجود عدة أسباب تؤثر في انخفاض السيولة مما تولد عنها عدم رغبة هذه المصارف في استثمارات طويلة الآجل والتركيز على استثمارات قصيرة الآجل كون المخاطرة فيها قليلة والعائد منها شبه مضمون، وكذلك الاستفادة من سرعة استعادة الأموال التي تدخل في مثل هذه الاستثمارات.

إن لمخاطر السيولة محددات عديدة من شأنها أن تؤثر على سيولة المصارف التجارية وباعتبار أن الودائع بجميع أنواعها هي المكون الرئيسي لها حيث تمثل ما نسبته 90% من إجمالي خصوم المصارف التجارية لذلك يعتبر سحب هذه الودائع السبب الرئيسي لمخاطر السيولة وهناك عدة أسباب تؤدي إلى سحب الودائع منها تدني الخدمات المصرفية وكذلك الوضع الاقتصادي للدولة بالإضافة الي عدم رغبة العملاء بالادخار في المصارف، كل هذه الأسباب مجتمعة تعتبر المحددات الرئيسية لمخاطر السيولة، وتنقسم محددات مخاطر السيولة إلى (محددات داخلية، ومحددات خارجية).

**مشكلة الدراسة:**

مخاطر السيولة أصبحت اليوم من الموضوعات التي تستوجب الاهتمام بها واتخاذ التدابير المصرفية اللازمة التي تحد منها بغض النظر عن مصادرها سواء كانت داخلية أي متعلقة بالمصرف نفسه أو خارجية تفرضها عوامل تؤثر على السوق المصرفي بشكل عام، وحتى يتسنى لنا ذلك فلا بد من تحديد المحددات الرئيسية لمخاطر السيولة وكذلك توفر كافة المعلومات التي تمكننا من اتخاذ التدابير اللازمة

للحد من هذه المخاطر، والذي يمكن ملاحظته أن بيانات المصرف المتعلقة بالتدفقات النقدية تعتبر أهم مصدر لاتخاذ التدابير والخطط المناسبة للحد من هذه المخاطر وتتمحور مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

السؤال الأول:

ما أثر المحددات الداخلية المتعلقة بالمصرف نفسه (الودائع – الخدمات المصرفية – التمويل من المصرف المركزي) علي مخاطر السيولة المصرفية؟

السؤال الثاني:

ما أثر المحددات الخارجية (ثقة العملاء – الإنفاق الحكومي – الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني) علي مخاطر السيولة المصرفية؟

**فرضيات الدراسة:**

– الفرضية الأولي: لا يوجد أثر للمحددات الداخلية المتعلقة بالمصرف نفسه (الودائع– الخدمات المصرفية–التمويل من المصرف المركزي) علي مخاطر السيولة المصرفية.

– الفرضية الثانية: لا يوجد أثر للمحددات الخارجية (ثقة العملاء–الإنفاق الحكومي– الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني) علي مخاطر السيولة المصرفية.

**أهمية الدراسة:**

**الأهمية العملية:**

تتمثل الأهمية العملية للدراسة في معرفة محددات مخاطر السيولة النقدية في المصارف التجارية ووسائل الحد منها بحيث لا تؤثر على علاقة المصرف بعملائه خاصة أصحاب الودائع المخصصة للاستثمار بأنواعها أو حتى أصحاب الودائع تحت الطلب أو لآجل، وكذلك نصيب المصرف من العائد، لهذا فإن معرفة محددات مخاطر

السيولة تساعد المصرف في اتخاذ التدابير الملائمة لتشخيص هذه المخاطر ومواجهتها والحد منها.

**الأهمية النظرية:**

تبرز الأهمية النظرية للدراسة الحالية من حيث اعتبارها إضافة جديدة (حسب علم الباحثين) للدراسات العربية، وذلك عبر مراجعة واستعراض الجانب النظري والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، لذلك فإن هذه الدراسة تسعي لتقديم إضافة جديدة للمكتبات وإدارة المصارف التجارية من أجل دعم مسيرتها للنهوض بالاقتصاد الوطني.

**هدف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- معرفة أنواع مخاطر السيولة المصرفية التي تتعرض لها المصارف التجارية.

2- توضيح أثر المحددات الداخلية والخارجية على مخاطر السيولة المصرفية في المصارف الليبية.

3- تحديد الوسائل والإجراءات التي تساعد على الحد من هذه المخاطر أو التقليل منها في المصارف التجارية الليبية.

**منهجية الدراسة:**

اعتمدنا في إعداد هذه الدراسة على:

- أولاً: المنهج الوصفي لمخاطر السيولة النقدية ومفهومها وإمكانية إدارتها.

- ثانياً: المنهج التحليلي والذي يتمثل في دراسة السيولة في المصارف التجارية والمخاطر التي تواجهها ثم وضع بعض المقترحات لمواجهتها بما يتلاءم وطبيعة الأدوات المعتمدة لديها.

**التعريفات الإجرائية:**

تحتوي الدراسة علي المتغيرات الآتية:

- المتغيرات المستقلة:

المحددات الداخلية والخارجية لمخاطر السيولة المصرفية وهي عبارة عن عوامل فاعلة ومؤثرة في مخاطر السيولة المصرفية ويتم قياسها كالتالي:

1- المحددات الداخلية:

أ- الودائع.

ب- الخدمات المصرفية.

ج- التمويل من المصرف المركزي.

2- المحددات الخارجية:

أ- ثقة العملاء.

ب- الإنفاق الحكومي.

ج- الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني.

**حدود الدراسة:**

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

أ- الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية من عام 2015-2016.

ب- الحدود المكانية: ستقتصر الدراسة علي مصرف الجمهورية فرع زليتن.

ج- الحدود العلمية: تم اختيار المتغير المستقل وهو المحددات الداخلية للمخاطر (الودائع، الخدمات المصرفية، التمويل من المصرف المركزي)، والمحددات الخارجية للمخاطر (ثقة العملاء، الإنفاق الحكومي، الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني)،

والمتغير التابع تمثل في مخاطر السيولة المصرفية نفسها والتي تم قياسها من خلال قدرة المصرف علي الإيفاء بالتزاماته ومواجهة طلبات الائتمان.

**الدراسات السابقة:**

1. دراسة (أحمد،2013): دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها علي كفاية رأس المال في القطاع المصرفي.

هدفت الدراسة الي تحليل مخاطر السيولة والتي تنشأ نتيجة عدم توفر السيولة الكافية أو عدم إمكانية المصارف من تلبية طلبات عملائها بالوقت المناسب وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته، عن طريق كشف التدفق النقدي وتحديد مدي تأثيره علي كفاية رأس المال.

أظهرت الدراسة عدة نتائج منها عدم تأثير كفاية رأس المال بمخاطر السيولة وذلك بسبب الأنشطة والفعاليات التي يمارسها المصرف وأوصت الدراسة بضرورة قيام المصرف بصياغة إستراتيجية واضحة للمحافظة علي رأس المال عند المستوي المناسب والمطلوب لمواجهة مخاطر السيولة.

2. دراسة (الصائغ، أبو حمد، 2002): دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف الأردنية.

هدفت الدراسة الي تقييم كفاية السيولة المصرفية من خلال مؤشراتها وكذلك الربحية من خلال معدلاتها وتوضيح طبيعة العلاقة بين السيولة المصرفية والربحية.

أظهرت الدراسة عدة نتائج منها أن معظم المصارف لم تنجح بمقدار كبير في تحقيق التوافق بين هدف السيولة المصرفية والربحية أي ارتفاع السيولة المصرفية وأرباح مستقرة وهذا يعني أن السيولة المصرفية كانت على حساب الأرباح وأوصت الدراسة بضرورة قيام المصرف بزيادة ثقة كل من السلطات الرقابية والمودعين من

خلال المحافظة علي سيولة بنسبة معينة في المصرف وكذلك المحافظة على بعض الاستثمارات المالية شبه السائلة لضمان عدم التعرض إلي أي أزمة سيولة.

## المبحث الثاني

## الإطار النظري

1- مفهوم السيولة النقدية:

السيولة تعني إمكانية تحويل الأصول إلى النقود وبالسرعة الممكنة من دون تحمل أي خسائر عندما يتعرض البنك إلى حالة طلب مفاجئة أو مستحقات حالية مثل مواجهة السحوبات المفاجئة أو الطلب على النقود في حالة الأزمات لهذا فإن البنوك تحتفظ عادة بنسبة محددة من الودائع لديها على شكل موجودات نقدية تحددها القوانين والتشريعات. (أحمد، 2013، ص 16).

أو هي قدرة البنك على تحويل قيمة الأصل إلى نقدية حاضرة في أقل وقت ممكن وبأقل خسارة ممكنة، أو هي قدرة البنك على مواجهة الصعوبات في الودائع ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة وكذلك مواجهة الطلب على القروض.

ويقصد بالسيولة المصرفية بأنها قدرة المصرف علي مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع (الحسيني، الدوري، 2000، ص93).

وتعرف أيضاً بأنها قدرة المصرف علي التسديد نقداً جميع التزاماته التجارية، وعلي الاستجابة لطلبات الائتمان، وهذا يستدعي توفير نقد سائل لدي المصرف أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله، أي تحويلها الي نقد سائل بسرعة وسهولة. (أبو حمد، 2002، ص185) أو هي مدي توافر أصول سريعة

التحول إلي نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة الديون المستحقة في مواعيدها دون تأخير. (الهواري، 1987، ص60).

يتبين من هذه التعريفات أن السيولة مسألة نسبية، لها متغيران:

المتغير الأول: هو الأصول السائلة.

المتغير الثاني: هو سحوبات المودعين وطلبات الائتمان.

وبطبيعة الحال تختلف الأصول السائلة في درجة سيولتها، أي في إمكانية تحويلها إلي نقدية بدون خسائر. ومن ناحية أخرى فان قيام المودعين بسحب ودائعهم مع تزايد طلبات الائتمان تجعل السيولة في المصارف التجارية مسألة حساسة وخطيرة ففي الوقت الذي يمكن أن يطلب من أي دائن في أية شركة صناعية أو زراعية أو عقارية مهلة للسداد نجد أن الامر يصبح خطيراً لو أن المصرف طلب من المودعين الانتظار لحين تدبير الأموال، وعلي ذلك فإن نقص السيولة للمصارف ربما يكون مميتا لها وللاقتصاد القومي ككل.

إن كمية السيولة التي يجب أن يحتفظ بها المصرف أو الجهاز المصرفي ككل مشكلة من المشكلات الرئيسية في إدارة المصرف إذ أن زيادة السيولة تعني أن المصرف يضحي بأرباح كان من الممكن تحقيقها لو تم توظيف تلك الأموال السائلة، أو إن المصرف لا يقوم بواجبه على الوجه الأكمل في تحريك أو تدعيم متطلبات الاقتصاد القومي.

وينظر إلى السيولة من ثلاثة أبعاد:

1- عنصر الوقت: أي سرعة تحويل الأصول المتاحة إلى نقود.

2- درجة المخاطر: والتي تكون مرتبطة في احتمالية التغير باتجاه الانخفاض في قيمة الأصول المطلوب تحويلها إلى النقود.

3 – حجم التكلفة: وتعني التضحيات المادية أو غيرها التي من الممكن أن يتحملها المصرف جراء تحويل بعض أصوله إلى نقود وبالوقت اللازم، أو في حالة حدوث تغير في قيمة الأصول. (أحمد، 2013، ص20).

**المفهوم العام لمخاطر السيولة:**

"المفهوم العام لمخاطر السيولة يتمثل في عدم كفاية السيولة المتاحة في المصرف لاحتياجات التشغيل العادية والتي يحتاجها للوفاء بالتزاماته تجاه عملائه أو تنفيذ عملياته المصرفية اليومية". (بلتاجي، 2005، ص15)

وقد تتمثل مخاطر السيولة في الوضع الذي ينشأ بالمصرف وهو إما وجود نقص بالسيولة أي أن الموجودات النقدية في المصرف تكون غير كافية للاستجابة لمتطلبات المصرف والتزاماته، وهذه تمثل مشكلة حقيقية للمصرف، أو وجود فائض في السيولة كأن يلجأ المصرف للاحتفاظ بمعدلات سيولة نقدية أكبر من النسبة المطلوبة منه لمواجهة أي التزامات طارئة قد تواجه المصرف أو حتى التزاماته التشغيلية، وهذا ينعكس على حجم الودائع المستثمرة من قبل المصرف، وبالتالي على حجم العائد المتحقق من عملية استثمار هذه الاموال الزائدة عن حاجته للسيولة.

**مفهوم مخاطر السيولة:**

تتمثل في عدم قدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته عند استحقاقها لغياب النقود المطلوبة، وعدم إمكانية توفير التمويل المطلوب والمناسب. وكذلك تتمثل في عدم قدرة البنك على تمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار إلى تسييل موجوداته بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية (الأعوج، 2010، ص35).

**مكونات السيولة المصرفية بشكل عام:**

يمكن تقسيم السيولة المصرفية الى قسمين:

**أولاً: السيولة النقدية:**

هي تلك الموجودات النقدية التي تمتلكها المصارف التجارية دون أن تكسب منها عائداً، وتتألف هذه الاحتياطيات علي مستوي المصرف الواحد من أربعة مكونات هي:

1 – النقد بالعملة المحلية والأجنبية في البنك (الصندوق):

يشمل مجموع الاوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات وتسعي المصارف التجارية إلى تقليل هذا المجموع إلى أقل حدٍ يمكنها من مواجهة التزاماتها المصرفية تجاه الآخرين، إن السبب في ذلك يعود إلي أن هذا الرصيد لا يدر أي عوائد، كما أنه قد يتعرض إلي التلاعب من قبل الموظفين في الداخل وقد يتعرض إلي السرقة من الخارج، خاصة في المناطق غير الآمنة. (الشماع، 1975، ص372–373).

2– الودائع النقدية لدى المصرف المركزي:

تنص التشريعات الحديثة على التزام المصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة من أموالها في صورة نقد سائل لدى المصرف المركزي، والتي تعرف بنسبة الاحتياطي القانوني. والمصرف المركزي لا يدفع أية فوائد علي نسبة الاحتياطي القانوني الذي تودعه المصارف التجارية لديه ولكن إذا زادت نسبة الإيداع عن النسبة المقررة التي نصت عليها القوانين، فإن المصرف المركزي يدفع فائدة على هذه النسبة الزائدة لديه. (العصار، وآخرون، 1991، ص64).

3– الودائع النقدية لدى المصارف المحلية:

وهي الأموال التي يودعها المصرف التجاري لدي المصارف المحلية الأخرى من آجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات أخرى من الديون، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودعة صعوبة في تشغيل النقد لديها.

4 – الصكوك تحت التحصيل وتتمثل في الصكوك المودعة في المصارف الأخرى والتي لم يتم استلام قيمتها. (Hempet et at، 1994، P 51)

5 – الودائع لدي المصارف الاجنبية في الخارج:

تستطيع المصارف التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في خارج البلد بما لا يزيد عن نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والاقتصادية في ذلك البلد من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة والتزاماتها القائمة الأخرى.

**ثانياً: السيولة شبه النقدية:**

وهي الأصول التي يمكن للمصرف التصرف بها عند الضرورة من خلال بيعها أو رهنها مثل أذونات الخزينة، الكمبيالات المخصومة ، أي أوراق مالية اخرى كالأسهم والسندات، وعادة ما يتم اللجوء إلى السيولة شبه النقدية عند استنفاذ الأصول النقدية أو عدم كفايتها لتغطية التزامات البنك.

**أنواع المخاطر التي تواجه المصارف التجارية:**

إضافةً الى مخاطر السيولة موضوع دراستنا هذه فإن المصارف التجارية تتعرض لمجوعة من المخاطر نتعرض لها هنا بإيجاز والمتمثلة في:

**أولاً: مخاطر الائتمان:**

تتعلق المخاطر الائتمانية بالسلف أو التسهيلات الائتمانية التي تقدم للعملاء حيث ينجم عنها مخاطر في وقت السداد المحددة في المستقبل.

وتتضمن مخاطر الائتمان درجة التقلب في الأرباح التي يمكن أن تنشأ نتيجة لخسائر القروض والمتمثلة بالديون المشطوبة وتأخير التسديد. (الشماع، 2002، ص415).

هناك عدة أنواع لمخاطر الائتمان منها علي سبيل المثال:

– مخاطر السياسة الائتمانية: هي التوسع في منح الائتمان أو التضييق فيه على عكس مقتضيات الظروف الاقتصادية.

– مخاطر العميل: وهي التوقف النهائي عن السداد وهي أسوأ صور المخاطر الائتمانية أي تعني توقف العميل نهائيا عن سداد الائتمان وفوائده.

– مخاطر التحيز المصرفي: تتمثل هذه المخاطر في تهاون وإهمال القائمين على شؤن الائتمان بالمصرف في القيام بدراسة كل عملية ائتمانية بدقة سواء في مرحلة جمع المعلومات ومعالجتها لمنح الائتمان أو في متابعة تنفيذ العملية الائتمانية أو في الحصول على ضمانات حقيقية تؤمن مركز المصرف.

– مخاطر السرقة والاختلاس والتواطؤ: سواء بالنسبة للمقرض أو بالنسبة للمقترض.

**ثانياً: مخاطر العملة:**

إن المصرف معرض لمخاطر تقلب أسعار صرف العملة من حيث إن قيمة الموجودات النقدية بالعملة الأجنبية أو قيمة صافي الاستثمار المقيمة بالعملة الأجنبية قد تهبط بسبب تغيرات في أسعار صرف العملة، وهذا ينعكس سلباً على إيرادات المصرف وعلى حقوق المساهمين .

**ثالثاً: مخاطر السوق:**

تنشأ من التغيرات المفاجئة في أحوال السوق وبذلك تتأثر المصارف بالتغيير وقد تتخذ الحكومات إجراءات لرفع الدعم عن بعض السلع أو ربما تمنع دخول بعض المنتجات حماية للإنتاج المحلى ومن أهم الأمثلة عليها:

**مخاطر أسعار الفائدة :**

هي المخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار الفائدة في الأسواق أو الناتجة عن التغير في أسعار المنتجات الناشئة عن التغير في أسعار الفائدة و ينتج غالبا نتيجة لاختلاف آجال إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات والتي قد يكون لها الأثر على عائدات المصرف والقيمة الاقتصادية لأصوله.

**رابعاً: مخاطر التشغيل:**

إن مخاطر التشغيل هي عبارة عن الأخطاء البشرية والمهنية والتقنية سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة كما وتعتبر مخاطر الخسارة المالية أو الأضرار التي تنشأ عن عدم كفاية أو فشل طرق العمل الداخلية المرتبط بأداء الموظفين والعاملين بالمصرف أو لعدم توفير التدريب الكافي لهم وتطوير أدائهم وعدم توفر بيئة رقابية فاعلة.

**خامساً: مخاطر السيولة:**

وتتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية عندما تستحق الأداء، وتوفير الأموال اللازمة لذلك، دون تحمل خسائر أو تكلفة عالية، أو تكون غير كافية لمتطلبات التشغيل العادية، وقد يكون نتيجة الصعوبة في الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض، أو عدم القدرة على تسييل الأصول. (خان، 2001، ص32-34)

**سادساً: مخاطر السمعة:**

وهي المخاطر الناشئة عن وجود انطباع سلبي عن المصرف والتي قد تؤدى إلى خسائر مصادر التمويل أو تحول المتعاملين إلى مصارف منافسة وقد تكون بسبب تصرفات الموظفين أو المسؤولين أو ضعف في الأنظمة السرية المصرفية، والسمعة

عامل مهم للمصرف حيث إن طبيعة الأنشطة التي تؤديها المصارف تعتمد على السمعة الحسنة لدى المودعين والعملاء.

**سابعاً: مخاطر الجرائم الالكترونية:**

تعتبر هذه الجرائم من أكثر الجرائم شيوعا في الآونة الأخيرة نظراً للتطور السريع في استخدام الوسائل الالكترونية.

**العلاقة بين العائد والمخاطر:**

إن الهدف الأساسي لإدارة أي مصرف أو شركة هو تعظيم ثروة حملة الأسهم ويلاحظ أن زيادة الربحية تشير إلى أن إدارة المصرف تقوم بالاستثمار في أصول تولد أكبر قدر ممكن من العائد مع خفض التكلفة، ولكن هناك اختلافاً بين تعظيم الربح وتعظيم الثروة فلكي يحصل المصرف على عائد مرتفع يجب عليه إما أن يتحمل المزيد من المخاطر أو يخفض من تكاليف التشغيل، بينما تعظيم الثروة يتطلب أن تقوم إدارة المصرف بتقييم وإيجاد توازن مستمرين بين فرصة الحصول على عوائد مرتفعة والمخاطر الناتجة عن ذلك. (عبدالفتاح، 2006، ص66-67).

بشكل عام جميع المصارف معرضة لمخاطر تتعلق بمعدل العائد عندما تتعرض لضغوطات السوق لرفع عائدها على حسابات الاستثمار يكون أعلى من المعدل الذي تم تحقيقه بالفعل على الأصول التي تم تمويلها مما يؤدي إلى تنازل المصرف عن كل أو جزء من حصته من الربح.

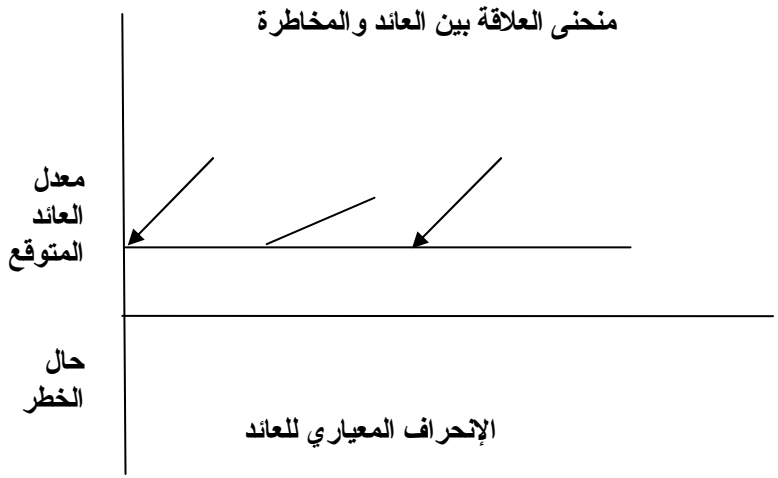


(شكل 1-1)

العلاقة بين العائد والمخاطرة

- د. عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف كلية التجارة، (جامعة الإسكندرية،2007)، ص397.

يوضح الشكل (1-1) العلاقة بين العائد والمخاطر وبذلك يقارن مقابل الخطر بالفرق بين العائد المتوقع ومعدل العائد خالي الخطر ويعتبر هذا أساس تشكيل محفظة الاستثمار للبنوك وتقدير مستوى الخطر المقبول ومعدل العائد المتوقع.

وتكمن المشكلة في إجازة الأصل في تخفيض وتوزيع الأموال على مجموعات الأصل وعلى المصارف الفرعية لكل مجموعة بحيث تحقق التنويع والتشكيل الأمثل لكل مجموعة كوسيلة لتقليل المخاطر وتحقيق الأهداف المحددة. (حنفي، 2007، ص397).

**الآثار المختلفة لمشكلة السيولة النقدية في المصارف التجارية:**

ممكن أن تترك مشكلة السيولة آثاراً قد تنعكس على المصرف إما إيجاباً أو سلباً في حالة نقص السيولة أو في حالة وجود فائض على النحو التالي:

**آثار انخفاض السيولة في المصارف التجارية:**

ينشأ العجز النقدي في المصارف التجارية بسبب زيادة التدفقات النقدية الخارجة وانخفاض التدفقات النقدية الداخلة، ويترتب على هذا العجز آثار سلبية من أهمها ما يلى:

1- الإساءة إلى سمعة المصرف، وهذا الأمر معروف تماماً في العرف المصرفي بصفة عامة، فعندما يشاع أن مصرفاً ما يعانى من نقص في السيولة، يقود هذا إلى سلسلة من التفاعلات التي تؤدي إلى إفلاسه.

2- ضياع فرص استثمار من المصرف كان من الممكن اغتنامها لو كان لديه أموال سائلة ولاسيما في المشروعات الاستثمارية التي لا يمكن تعويضها.

3- يؤدي نقص السيولة أيضاً إلى اضطرار المصرف إلى التصرف في تسييل مشروعات استثمارية قائمة قبل آجالها، مما يؤدي إلى حدوث خسارة أو ضياع ربح كان من الممكن أن يتحقق فى ظل الظروف العادية.

4- يؤدي نقص السيولة إلى حدوث ارتباك معنوي لدي إدارة المصرف مما قد يؤثر في التردد في اتخاذ القرارات الاستثمارية الإدارية (شحاته، 2010، ص28).

**آثار فائض السيولة النقدية في المصارف التجارية:**

ينشأ فائض السيولة النقدية في المصرف عن زيادة التدفقات النقدية الداخلة، أو نقص التدفقات النقدية الخارجة أو كلاهما معاً، وينشأ عن ذلك الفائض سلسلة من الآثار السلبية التي يمكن تلخيصها في الآتي:

1) يسبب فائض السيولة إساءة إلى سمعة المصرف بدعوى أن إدارته غير قادرة على استثمار الأموال.

2) يسبب فائض السيولة إلى تعطيل الأموال بدون استثمار وإلى ضياع عائد كان من الممكن الحصول عليه لو أن هذه الأموال كانت قد استثمرت فعلاً.

3) تتأثر الأموال النقدية الزائدة عن الحاجة وغير المستثمرة بالانخفاض في قيمتها بسبب التضخم النقدي وهذا بدوره يؤثر على الربحية وعلى القيمة الحقيقية لرأس المال.

تتفاعل الآثار سوياً وينجم عنها انخفاض في العائد الإجمالي من أنشطة المصرف من ناحية وعدم الاستغلال الأمثل لطاقته في المساهمة في تحقيق المنافع الاقتصادية من ناحية أخرى (شحاته، 2010، ص28).

**أنواع مخاطر السيولة:**

**1- مخاطر السيولة التمويلية:**

تظهر مخاطر السيولة التمويلية عندما يكون المصرف غير قادر على مواجهة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة بكفاءة من غير أن يؤثر ذلك على العمليات اليومية التي ينفذها البنك أو على الوضع المالي للمصرف بشكل عام.

**2- مخاطر السيولة السوقية:**

أحياناً قد يكون من الصعب على المصرف أن يتصرف في بعض الأصول التي بحوزته سواء عن طريق البيع أو الرهن حسب أسعار السوق السائدة وذلك لصعوبة تسييلها، وإذا اضطر البنك في هذه الحالة فإنها قد تترتب عليه خسائر لا يرغب بتحملها.

**3- مخاطر السيولة العرضية:**

تنشأ عن عمليات السحب المفاجئ التي قد يتعرض لها المصرف من ودائع العملاء أو السحوبات المفاجئة من الحسابات التي تتمتع بتسهيلات ائتمانية والتي تمنح لبعض العملاء.

**مصادر وأسباب مخاطر السيولة النقدية:**

مخاطر السيولة قد تأتي من مصادر مختلفة مثلاً:

1- جانب الخصوم: كأن يقوم المودعون بسحب إيداعاتهم فوراً وبشكل مفاجئ الأمر الذي يتطلب من البنك توفير أموال إضافية من خلال الاقتراض من الغير أو بيع بعض الأصول لمقابلة عمليات السحب المفاجئ.

2- جانب الأصول: على سبيل المثال عند مواجهة صعوبات في بيع الأصول لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة، قد تعزى المخاطر لعوامل خارج الميزانية كأن يتم السحب بصورة أكبر من المقدر للسقوف الائتمانية مما يتطلب من البنك أن يقترض أموالاً إضافية.

ومع وجهة هذه الأسباب، يمكن القول إن مخاطر السيولة قد تعود لعدد من المبررات والتي تترك تأثيرها على السيولة المصرفية بشكل عام يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال:

1- التقلبات الموسمية التي يتعرض لها الإنتاج الوطني.

2- تراجع مفاجئ لإيرادات الدولة.

3- تعطل الأعمال.

4- الاستمرار غير المدروس في تخفيض معدلات الفوائد.

5- زيادة غير متوقعة في حجم الإنفاق الرأسمالي عن الحجم المخطط.

6- تحمل المصرف لزيادة غير متوقعة في التكاليف التشغيلية.

7- سوء إدارة رأس المال العامل.

8- إدارة تدفق نقدي غير كفؤة. (قنطقجي، 2010، ص20).

## المبحث الثالث

## منهجية الدراسة

يهدف هذا البحث إلي التعرف علي المنهجية التي استخدمت في جمع البيانات، وتصميم نموذج الدراسة، وكذلك التعرف بأهم الأساليب الإحصائية والوصفية التي استخدمت لتحليل البيانات للوصول إلى نتائج الدراسة، ومن تم بناء مجموعة من التوصيات علي أساسها.

لقد اعتمدت الدراسة من حيث الأساس علي المنهج الوصفي والتحليلي فقد تضمن الجانب الوصفي التعرف علي مخاطر السيولة في المصارف التجارية الليبية والعوامل المؤثرة فيها.

ولتحقيق ذلك تم إجراء المسح المكتبي والالكتروني للاطلاع علي الكتب والدوريات والمجلات العربية والأجنبية، بالإضافة إلي المصادر المتاحة في المواقع الالكترونية علي الشبكة العالمية للمعلومات، وذلك للإحاطة بكافة الأبعاد النظرية لموضوع الدراسة وبناء الإطار النظري.

أما الجانب التحليلي والميداني فقد تم إجراء دراسة ميدانية للتعرف علي محددات مخاطر السيولة في مصرف الجمهورية فرع زليتن والتعرف علي العلاقة بين هذه المحددات والمخاطر، وذلك بالاعتماد علي البيانات المجمعة بواسطة الأداء التي تم إعدادها، ومن تم تحليل هذه البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)" واستخدام المقاييس الإحصائية المناسبة لاختبار الفرضيات واستخلاص النتائج.

**متغيرات الدراسة:**

تتكون متغيرات الدراسة من متغيرين هما:

أولاً: المتغيرات المستقلة: تتمثل في محددات مخاطر السيولة المصرفية التالية:

– المحددات الداخلية: (الودائع، الخدمات المصرفية، التمويل من المصرف المركزي)

– المحددات الخارجية: (ثقة العملاء، الإنفاق الحكومي، الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني).

ثانياً: المتغيرات التابعة: تمثلت في مخاطر السيولة المصرفية وهي:

أ– قدرة المصرف علي الإيفاء بالتزاماته في وقتها.

ب– قدرة المصرف علي تلبية طلبيات الائتمان.

**فرضيات الدراسة:**

أولاً: الفرضية الرئيسية الاولي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمحددات الداخلية المتعلقة بالمصرف نفسه (الودائع، الخدمات المصرفية، التمويل من المصرف المركزي) علي مخاطر السيولة المصرفية.

ثانياً: الفرضية الرئيسية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمحددات الخارجية (ثقة العملاء، الإنفاق الحكومي، الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني) علي مخاطر السيولة المصرفية.

**مجتمع الدراسة وعينتها:**

أولاً: مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف التجارية العاملة في مدينة زليتن والبالغ عددها (7) مصارف.

ثانياً: عينة الدراسة: تم اختيار مصرف الجمهورية من بين (7) مصارف عاملة في القطاع المصرفي بمدينة زليتن وهو من أقدم المصارف العاملة في المدينة.

**وحدة التحليل:**

إن وحدة المعاينة التي تم الاعتماد عليها في جمع البيانات المطلوبة تضم جميع العاملين في مصرف الجمهورية فرع زليتن حيث بلغ عدد العاملين المبحوثين وفقاً لعينة الدراسة (40) عاملاً وقد تم توزيع (40) استبياناً علي أعضاء العينة وتم استرداد (32) استبياناً بنسبة استرداد (80%) كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (1) عدد الاستبيانات الموزعة والمسلمة

| الموزعة | المستلمة | الفاقد | نسبة الاستجابة |
|---|---|---|---|
| 40 | 32 | 8 | %80 |

## المبحث الرابع

## الإطار العملي للدراسة

**الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:**

بينت النتائج في الجدول رقم (2) أن غالبية أفراد العينة من الذكور حيث بلغت النسبة (96.9%) في حين كانت نسبة الإناث (3.1%)، وأن مبحوثين اثنين وما نسبته (6.3%) كانت أعمارهم أقل من 25 سنة و (21) مبحوثاً وما نسبته (65.6%) كانت أعمارهم ضمن الفئة العمرية 25 إلى أقل من 45 سنة و(9) مبحوثين وما نسبته (28.1%) كانت أعمارهم 65 سنة فأكثر، وهذا التنوع في الخبرات يثري الدراسة بالمعلومات التي تساهم في تحقيق أهداف الدراسة، كما بينت النتائج أن مبحوثاً واحداً وما نسبته (3.1%) كان نائب مدير و(6) مبحوثين وما نسبته (18.8%) كانوا رؤساء أقسام و(24) مبحوثاً وما نسبته (75%) من الموظفين، وبينت النتائج أن (11) مبحوثاً ما نسبته (34.4%) يحملون مؤهل الدبلوم المتوسط

و(6) مبحوثين وما نسبته (18.8%) يحملون مؤهل الدبلوم العالي و(14) مبحوثاً وما نسبته (43.8%) يحملون مؤهل البكالوريوس ومبحوثاً واحداً وما نسبته (3.1%) يحمل مؤهل الماجستير، وأظهرت النتائج أن ما نسبته (9.4%) متخصصون في التمويل والمصارف وما نسبته (37.5%) متخصصون في المحاسبة وبنفس النسبة متخصصون في الإدارة وما نسبته (15.6%) متخصصون في الاقتصاد، كما بينت النتائج أن (3) مبحوثين وما نسبته (9.4%) كانت خبرتهم أقل من 5 سنوات و(5) مبحوثين وما نسبته (15.6%) كانت خبرتهم 5 إلى أقل من 10 سنوات وما نسبته (56.3%) كانت خبرتهم 10 إلى أقل من 20 سنة و(6) مبحوثين وما نسبته (18.8) كانت خبرتهم 20 سنة فأكثر، وبذلك فإن جميع المؤشرات إيجابية تسهم في وصول الدراسة الحالية إلى حقائق علمية يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة.

جدول (2) توزيع العينة حسب المتغيرات الشخصية

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجنس | ذكر | | أنثى | | | | المجموع | | |
| | ك | % | ك | % | | | ك | % | |
| | 31 | 69.9 | 1 | 3.1 | | | 32 | 100 | |
| العمر | أقل من 25 | | 25 إلى اقل من 45 | | 65 سنة فأكثر | | المجموع | | |
| | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | |
| | 2 | 6.3 | 21 | 65.6 | 9 | 28.1 | 32 | 100 | |
| الوظيفة | نائب مدير | | رئيس قسم | | موظف بالقسم | | وظيفة أخرى | | المجموع | |
| | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % |
| | 1 | 3.1 | 6 | 18.8 | 24 | 75 | 1 | 3.1 | 32 | 100 |
| المؤهل | دبلوم متوسط | | دبلوم عالي | | بكالوريوس | | ماجستير | | المجموع | |
| | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % |
| | 11 | 34.4 | 6 | 18.8 | 14 | 43.8 | 1 | 3.1 | 32 | 100 |
| الخبرة بالسنوات | أقل من 5 | | 5 – 10 | | 10 – 20 | | 20 فأكثر | | المجموع | |
| | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % |
| | 3 | 9.4 | 5 | 15.6 | 18 | 56.3 | 6 | 18.8 | 32 | 100 |
| التخصص | محاسبة | | تمويل ومصارف | | إدارة | | اقتصاد | | المجموع | |
| | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % |
| | 12 | 37.5 | 3 | 9.4 | 12 | 37.5 | 5 | 15.6 | 32 | 100 |

**صدق عبارات الاستبيان:**

وتم ذلك من خلال:

1- صدق المحكمين:

يعد الصدق من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدلل على مدى قياس العبارات للظاهرة المراد قياسها، وأن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري، والذي هو عرض عبارات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها. وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض العبارات على مجموعة من ذوي الاختصاص من جهات أكاديمية مختلفة، وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار، جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

2- صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:

بينت النتائج في الجدول (3) أن معاملات الارتباط بين كل مجال من مجالات الدراسة والدرجة الكلية للمقياس مرتفعة وجميعها دالة إحصائياً عند 0.01 وهذا يدل على صدق الاتساق البنائي للمحاور، وبذلك تعتبر المحاور صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (3) معامل الارتباط بين محاور الدراسة و إجمالي الاستبيان

| ت | المحاور | عدد العبارات | معامل الارتباط | قيمة الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|
| 1 | محددات مخاطر السيولة (محددات داخلية) | 10 | 0.945 | 0.000** |
| 2 | محددات مخاطر السيولة (محددات خارجية) | 8 | 0.934 | 0.000** |

** القيم ذات دلالة إحصائية

– الثبات: وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الأفراد أنفسهم، وتم حساب الثبات بطريقتين، التجزئة النصفية وبواسطة معامل ألفا كرونباخ:

– الثبات بطريقة التجزئة النصفية:

تقوم فكرة التجزئة النصفية على أساس قسمة عبارات المقياس إلى نصفين متجانسين، ولغرض حساب الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام استمارات أفراد العينة والبالغ عددها (32) استمارة، وتم تقسيم عبارات الاستبيان البالغ عددها (18) عبارة إلى قسمين يضم القسم الأول العبارات الفردية ويضم القسم الثاني العبارات الزوجية للمجالين الرئيسين ولإجمالي الاستبيان وتم استخراج معامل ارتباط بيرسون بين درجات النصفين لإجمالي الاستبيان فكانت قيمة معامل الارتباط دالة إحصائياً، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، وتم استخدام معادلة سبيرمان براون التصحيحية (عبدالعال، 2009، ص175) في حساب الثبات.

وكانت هذه المعاملات عالية، حيث بلغت قيمة معامل الثبات لمجال المحددات الداخلية (0.871) ولمجال المحددات الخارجية (0.913)، وبلغ معامل الثبات لإجمالي الاستبيان بهذه الطريقة (0.841) وهو معامل ثبات عالٍ.

جدول رقم (4) الارتباط بين العبارات الزوجية و العبارات الفردية لكل مجال ولإجمالي الاستبيان

| ت | المجالات | معامل الارتباط بين العبارات الفردية والزوجية | معامل الثبات (سبيرمان براون التصحيحية) |
|---|---|---|---|
| 1 | إدارة الجودة الشاملة | 0.772 | 0.871 |
| 2 | أداء العاملين | 0.84 | 0.913 |
| | إجمالي الاستبيان | 0.726 | 0.841 |

**معامل (ألفا كرونباخ):**

إن معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام استمارات البحث البالغ عددها (32) استمارة، ثم استخدمت معادلة (ألفا)، وقد بلغت قيمة معامل الثبات لمجال المحددات الداخلية(0.952)، ولمجال المحددات الخارجية (0.958)، وبلغ معامل الثبات لإجمالي الاستبيان (0.968)، وبالتالي يمكن القول: إنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

جدول رقم (5) معامل ثبات مجالات الاستبيان

| ت | المجال | معامل ألفا |
|---|---|---|
| 1 | إدارة الجودة الشاملة | 0.952 |
| 2 | أداء العاملين | 0.958 |
| | إجمالي الاستبيان | 0.968 |

**الوسائل الإحصائية:**

تم استخدام البرنامج الإحصائي "الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية" (Statistical Package for Social Sciences) ومختصره "SPSS" للحصول على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لاستجابة أفراد العينة.

**تحليل نتائج الدراسة:**

لتحديد اتجاه الإجابات تم تحديد طول الفترة بـ 0.8 وحدة، وهذا الطول ناتج عن قسمة 4 على 5 وفقاً للآتي:

(1– 1.79) يكون اتجاه الإجابة (غير موافق تماماً)، (1.8 – 2.59) يكون اتجاه الإجابة (غير موافق)، (2.6 – 3.39) يكون اتجاه الإجابة (موافق إلى حد ما)، (3.4–4.19) يكون اتجاه الإجابة (موافق)، (4.2–5) يكون اتجاه الإجابة (موافق تماماً).

ولتحديد مستوى كل مجال تم استخدام اختبار (One Sample T-Test)، فيكون المجال مرتفعاً (متفق على إجمالي المحور) إذا كانت قيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المجال أكبر من قيمة المتوسط المعياري (3) وقيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، ويكون المجال منخفضاً (غير متفق على إجمالي المحور) إذا كانت قيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المجال أقل من (3) وقيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، ويكون المجال متوسطاً إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05 بغض النظر عن قيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المجال.

– الفرضية الأولى: لا يوجد أثر للمحددات الداخلية المتعلقة بالمصرف نفسه (الودائع– الخدمات المصرفية–التمويل من المصرف المركزي) علي مخاطر السيولة المصرفية.

يتضح من الجدول رقم (6) أن أفراد العينة اتفقوا إلى حد ما على فقرتين واتفاقهم على (5) فقرات واتفاقهم بشدة على (3) من فقرات هذا المحور.

فقد بينت النتائج في الجدول رقم (6) أن أكثر محددات مخاطر السيولة الداخلية هو ارتفاع معدل السحوبات وانخفاض معدل الإيداع، يلي ذلك ضعف بعض الخدمات المصرفية مثل الاعتمادات المستندية والحوالات الخارجية والصرف الأجنبي، وفي الترتيب الثالث صعوبة الحصول على تمويل من المصرف المركزي، يلي ذلك عدم مقدرة المصرف على جذب الايداعات من العملاء، وفي الترتيب الخامس هو إن المصرف مختص فقط على قبول الودائع تحت الطلب دون الأنواع

الأخرى من الودائع، يلي ذلك عدم قيام المصرف بدراسة مخاطر نقص السيولة قبل حدوثها، ثم عدم وجود إدارة مختصة بالمخاطر المصرفية، وفي الترتيب الثامن تدني الخدمات المصرفية وزيادة أسعارها، يلي ذلك عدم الاحتفاظ بالسرية المصرفية الخاصة بأرصدة الحسابات الجارية للعملاء، وفي الترتيب الأخير التلاعب والتزوير بالصكوك أدى بالعملاء إلى سحب ودائعهم والتعامل نقداً.

جدول (6) نتائج التحليل الوصفي لمتغير المحددات الداخلية لمخاطر السيولة

| ت | العبارة | متوسط الاستجابة | الترتيب | اتجاه الاجابة | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | مخاطر نقص السيولة تنتج من عدم مقدرة المصرف على جذب الايداعات من العملاء | 4.03 | 4 | موافق | 1.062 |
| 2 | اختصاص المصرف على قبول الودائع تحت الطلب دون الأنواع الأخرى من الودائع | 3.94 | 5 | موافق | 0.948 |
| 3 | تدني الخدمات المصرفية وزيادة أسعارها | 3.5 | 8 | موافق | 1.244 |
| 4 | عدم تقديم بعض الخدمات المصرفية / اعتمادات مستندية، حوالات خارجية، صرف أجنبي | 4.28 | 2 | موافق بشدة | 0.888 |
| 5 | صعوبة الحصول على تمويل من المصرف المركزي | 4.22 | 3 | موافق بشدة | 0.792 |
| 6 | عدم الاحتفاظ بالسرية المصرفية الخاصة بأرصدة الحسابات الجارية للعملاء | 2.91 | 9 | محايد | 1.376 |
| 7 | ارتفاع معدل السحوبات وانخفاض معدل الايداعات | 4.47 | 1 | موافق بشدة | 0.621 |
| 8 | التلاعب والتزوير بالصكوك أدى بالعملاء إلى سحب ودائعهم والتعامل نقداً | 2.84 | 10 | محايد | 1.394 |
| 9 | عدم قيام المصرف بدراسة مخاطر نقص السيولة قبل حدوثها | 3.72 | 6 | موافق | 1.198 |
| 10 | عدم وجود إدارة مختصة بالمخاطر المصرفية | 3.66 | 7 | موافق | 1.066 |

ولتحديد فيما اذا كان خطر السيولة محدده داخلي فان النتائج في الجدول رقم (7) بينت أن قيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المجال تساوي (3.76)، وهي أكبر من

قيمة المتوسط المعياري (3)، وأن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً وهي أقل من 0.05، وهذا يشير إلى أن خطر السيولة محدده داخلي (بالمصرف نفسه).

جدول رقم (7) نتائج اختبار (One SampleT- test) لمجال المحددات الداخلية لخطر السيولة

| المجال | متوسط الإستجابة | الانحراف المعياري | قيمة اختبار T-Test | قيمة الدلالة الإحصائية | معنوية الفروق |
|---|---|---|---|---|---|
| المحددات الداخلية لمخاطر السيولة | 3.76 | 0.634 | 6.743 | 0.000 | معنوية |

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية (أبريل / 2016)

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر للمحددات الخارجية (ثقة العملاء، الإنفاق الحكومي، الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني) علي مخاطر السيولة المصرفية.

يتضح من الجدول رقم (8) أن أفراد العينة اتفقوا إلى حد ما على فقرتين واتفاقهم على (6) فقرات من فقرات هذا المحور.

فقد بينت النتائج في الجدول رقم (8) أن أكثر محددات مخاطر السيولة الخارجية هو عدم توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني داخل الدولة، يلي ذلك عدم توفر فرص للعملاء لاستثمار أموالهم بالمصرف، وفي الترتيب الثالث قيام العملاء بإيداع أموالهم ولكن لا يستطيعون سحبها في أي وقت يشاؤون، يلي ذلك قيام العملاء بسحب ودائعهم من المصرف، وفي الترتيب الخامس قيام العملاء بإيداع أموالهم وعند سحبها يتم تجزئة هذه الودائع، يلي ذلك انعدام الثقة بالمصرف من قبل العملاء المودعين، ثم تكوين صورة سيئة عن المصرف من قبل العملاء، وفي الترتيب الأخير زيادة مرتبات الجهات العاملة بالدولة.

جدول (8) نتائج التحليل الوصفي لمتغير المحددات الخارجية لمخاطر السيولة

| ت | العبارة | متوسط الاستجابة | الترتيب | الاتجاه السائد للإجابة | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | قيام العملاء بسحب ودائعهم من المصرف | 4.06 | 4 | موافق | 1.134 |
| 2 | انعدام الثقة بالمصرف من قبل العملاء المودعين | 3.69 | 6 | موافق | 1.378 |
| 3 | تكوين صورة سيئة عن المصرف من قبل العملاء | 3.28 | 7 | محايد | 1.508 |
| 4 | زيادة مرتبات الجهات العاملة بالدولة | 3.25 | 8 | محايد | 1.218 |
| 5 | عدم توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني داخل الدولة | 4.34 | 1 | موافق | 0.937 |
| 6 | قيام العملاء بإيداع أموالهم ولكن لا يستطيعون سحبها في أي وقت يشاؤون | 4.06 | 3 | موافق | 0.982 |
| 7 | قيام العملاء بإيداع اموالهم وعند سحبها يتم تجزئة هذه الودائع | 3.97 | 5 | موافق | 1.092 |
| 8 | عدم توفر فرص للعملاء لاستثمار أموالهم بالمصرف | 4.19 | 2 | موافق | 0.896 |

ولتحديد فيما إذا كان مخاطر السيولة محددها خارجي ، فإن النتائج في الجدول رقم (9) بينت أن قيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المجال تساوي (3.86) وهي أكبر من قيمة المتوسط المعياري (3)، وأن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً وهي أقل من 0.05، وهذا يشير إلى أن مخاطر السيولة محددها خارجي.

جدول رقم (9) نتائج اختبار (One SampleT- test) لمجال المحددات الخارجية لمخاطر السيولة

| المجال | متوسط الإستجابة | الانحراف المعياري | قيمة اختبار T-Test | قيمة الدلالة الإحصائية | معنوية الفروق |
|---|---|---|---|---|---|
| المحددات الخارجية لمخاطر السيولة | 3.86 | 0.724 | 6.683 | 0.000 | غير معنوية |

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية (أبريل / 2016)

ولمعرفة فيما إذا كانت هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين المحددات الداخلية والمحددات الخارجية تم استخدام (Paired Sample T-Test)، فتكون الفروق بين المحددات جوهرية إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أقل من 0.05، وتكون الفروق غير جوهرية اذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05.

جدول (10) اختبار (One SampleT- test) للتعرف على جوهرية الفروق بين المحددات الداخلية والخارجية.

| | المتوسط | الانحراف المعياري | الفرق بين المتوسطين | قيمة الإحصاءة T | قيمة الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|
| المحددات الداخلية | 3.76 | 0.634 | - 0.10 | - 1.187 | 0.244 |
| المحددات الخارجية | 3.86 | 0.724 | | | |

لقد أظهرت النتائج في الجدول رقم (10) أن متوسط المحددات الداخلية (3.76) في حين كان متوسط المحددات الخارجية (3.86) وكان الفرق (0.1) وكانت قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.244) وهي أكبر من 0.05 وهذا يشير إلى عدم جوهرية الفروق، أي أن تأثير المحددات الداخلية لا يختلف عن تأثير المحددات الخارجية.

## النتائج والتوصيات

**أولاً: النتائج:**

أظهرت الدراسة ان المحددات الداخلية للمصرف تسبب في مخاطر السيولة من خلال:

1- اقتصار تقديم المصرف للخدمات المصرفية غير الاستثمارية.

2- عدم قيام المصرف بتنويع الودائع الادخارية واقتصارها على الودائع تحت الطلب.

3- عدم وجود دراسات مستقبلية لمخاطر السيولة قبل حدوثها.

4- عدم وجود إدارة للمخاطر المصرفية تختص بقياس المخاطر بالمصرف.

5- صعوبة الحصول على تمويل من المصرف المركزي باعتباره المنقذ الأخير بالنسبة للمصارف.

6- ارتفاع معدلات المسحوبات على معدلات الإيداعات ، مما يسبب نقص السيولة وخروجها من المصرف.

أظهرت الدراسة وجود محددات خارجية تؤدي إلى مخاطر السيولة من خلال:

1- عدم توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني داخل الدولة.

2- عدم توفر فرص الاستثمار للعملاء لاستثمار ودائعهم.

3- عدم قدرة العملاء علي سحب أموالهم بعد ما يقومون بإيداعها.

4- انعدام الثقة بالمصرف من قبل العملاء المودعين.

**ثانياً: التوصيات:**

1- القيام بتنويع الأوعية الادخارية بالمصرف وعدم اقتصارها على الودائع تحت الطلب.

2- محاولة المصارف تقديم جميع الخدمات وابتكار خدمات جديدة بين فترة وأخرى وهذا يتطلب منها الاهتمام بالباحثين وذوي الاختصاص وحثهم علي تقديم الجديد والمتطور.

3- الاهتمام بإنشاء إدارة للمخاطر بالمصرف لكي يتم التنبؤ بالمخاطر قبل حدوثها.

4- قيام المصرف بدراسة جميع مجالات الاستثمار المتوفرة لديه لتقليل المخاطر.

5- زيادة ثقة كل من السلطات الرقابية والمودعين من خلال المحافظة علي سيولة بنسبة معينة في المصرف ، وكذلك المحافظة على بعض الاستثمارات المالية شبة السائلة لضمان عدم التعرض إلي مخاطر السيولة.

6- ضرورة اعتماد المصارف علي دراسات شاملة تضم البيئة التي تعمل فيها والظروف والمتغيرات الدولية التي تحيط بها.

7- علي المصارف الاهتمام الجاد بالتطورات الحديثة في النشاط المصرفي.

# المراجع

**أولاً: المراجع العربية:**

1- محمد عبدالفتاح الصيرفي: إدارة البنوك، ط1، (دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2006).

2- حسين شحاتة: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، المعايير والأدوات، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة للفترة 25 – 29 /12/ 2010.

3- خليل محمد حسن شماع: إدارة المصارف، ط2، (دار الازدهار، بغداد، 1995).

4- خليل محمد حسن الشماع: إعداد ورقابة الموازنة المصرفية، (الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، القاهرة، 2002).

5- رضا صاحب أبو حمد: إدارة المصرف، مدخل تحليلي كمي معاصر، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2002).

6- سيد الهوارى: إدارة مع التركيز علي البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (دار الجبل، القاهرة، 1987).

7- عبدالغفار حنفي: إدارة المصارف، (الدار الجامعية الإسكندرية، 2007).

8- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبدالرحمن الدوري: إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، (دار وائل للنشر، الأردن، 2000).

9- رشاد العصار، ألغا قمر، سعيد عبدالواحد: دراسات تطبيقية في إدارة المصارف، (دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1991).

10- سامر قنطقجي: صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ط (1)، (دار شعاع للنشر والعلوم، سوريا، 2010).

11- طارق اللهخان، حبيب أحمد: إدارة مخاطر – تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ورقة عمل رقم (5) السعودية، البنك الإسلامي للتنمية، 2001.

12- عدنان شاهر الأعرج، إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن ومدى تطبيق أفضل الممارسات في إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس والعشرون 2010.

13- محمد جبار الصائغ ، رضا صاحب أبو حمد: دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة،2002.

14- محمد بلتاجي: نموذج مقترح لقياس المخاطر في المصارف ، المعهد المصرفي- مؤسسة النقد العربي السعودي ديسمبر 2005م

15- نضال أحمد: دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السادس والثلاثون 2013.

16- النعيمي محمد عبدالعال وآخرون، طرق ومناهج البحث العلمي (ط1) عَمّان، دار الوراق للنشر والتوزيع، (2009).

**ثانيا المرجع الاجنبية:**

17-Hempel George H., Simonson, Donald F. and Golem an, Alan B. Bank management: text and cases, 4th de, John Wiley& sons, Inc., 1994.